مسألة السكن و الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري
دراسة ميدانية بمدينة سطيف

أ. فروق يعلى
جامعة سطيف

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين مسألة السكن (معايشتها كمشكلة أو التعرض لتهديداتها المستقبلية)، وقضية الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة تتكون من 1258 مبحوث ينتمون إلى 361 أسرة نازحة تقيم بمدينة سطيف.

وتوصلت الدراسة إلى أن انتقال الأسر النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها وجعلها تواجه عدة صعوبات وبمستويات متباينة ناتجة عن طبيعة الحياة الحضرية، منها ما تعيشه آنيا على شكل مشكلات ومنها ما يُهددها مستقبلا على شكل مسائل اجتماعية، وتأتي مشكلة السكن في مقدمة هذه المشكلات خاصة الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري؛ كما جعل أفرادها يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي، خاصة الحديثة الإقامة في الوسط الحضري؛ وبالتالي فإن مسألة السكن تؤثر تأثيرا سلبا على درجة اندماجية أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري.

Résumé:

l'objectif de cette étude c'est la connaissance de relation existe entre le question du logement (vécu comme problème au leur menace de futur) et l'affaire de l'intégration sociale des familles rurales dans les zones urbaines dans la réalisation d'une étude pratique sur un échantillon composé de 1258 individu appartenant a 361 famille rurale résidés a la ville de Sétif.

L'étude a révélé Que le transfert des familles rurales vers les zones urbain compliqué leur situation, et leur faire face à plusieurs difficultés ,et avec des déférents niveaux en raison de la nature de vie urbaine, comme celle vécue actuellement à la forme des problèmes dent certain sont menacés dans le futur dans une forme comme des problèmes sociales ,la crise de chômage elle, est le premier problème touche les familles rurales, en particulier les familles de long séjour dans les zones urbaines; font que leur individu confrontées à des difficultés dans la réalisation de l'intégration sociale, en particulier un hébergement nouvelle dans les zones urbaines; Danc la question du logement affecte négativement sur le degré d'intégration des individus des familles rurales dans un environnement urbain.

مقدمة:

تُعد ظاهرة التحضر من أهم الظواهر الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، وهي غير مفسرة فقط بالنمو الديمغرافي المرتفع لسكان المدن، وإنما أيضا بالنزوح الريفي الكثيف نحوها؛ فالتحضر في المدن الجزائرية من الناحية الواقعية لا يقدم دليلا كافيا على التحول النوعي في الحياة، بقدر ما يقدم دليلا على التخلف المتجلي في توسع المناطق المتخلفة في المدن من جهة، وتأخر التنمية الريفية مقابل استيلاء المناطق الحضرية على كل مشاريع التنمية من جهة أخرى.

وهو ما يفسر تلك المشكلات التي تعاني منها المدن الجزائرية والتي تستهدف أساسا الأسر الحضرية خاصة النازحة منها، والأسباب لا يجب البحث عنها فقط من الناحية الاقتصادية والسياسية والعمرانية ولكن أيضا وأساسا من الناحية الاجتماعية.

فرغم اتجاه الجهود نحوى دراسة مشكلات تكيف المهاجرين والأقليات في الوسط الحضري، إلا أنها تستهدف فقط الأفراد دون الاهتمام بالأسرة كوحدة اجتماعية متكاملة تحتوى على مجموعة من الأفراد تربطهم عدة عوامل مشتركة وتميزهم عوامل أخرى كالسن والجنس والحالة المهنية وغيره، كما أنها لم تطرح قضية الاندماج أصلا رغم الاختلاف الواضح بين المفهومين؛ إذ يشير الأول إلى ما هو إيكولوجي في حين يشير المفهوم الثاني إلى ما هو اجتماعي.

ومن هنا جاءت هذا الدراسة من أجل البحث عن العلاقة الموجودة بين التحضر من خلال طرحه لمسألة السكن وقضية الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في إحدى المدن الجزائرية؛ من خلال ثمانية عناصر بدءا بطرح الإشكالية، وعرض أهمية الدراسة ثم أهدافها وبعدها تم صياغة فرضيات الدراسة وتحديد المفاهيم وعرض ومناقشة الدراسات السابقة حول الموضوع وكذا تحديد الخلفية النظرية للدراسة ثم ضبط الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وأخيرا عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية.

أولا: الإشكاليـة:

إن ما يميّز التحضر في الجزائر كونه مرتبطا أساسا بالنزوح الريفي للسكان، وهذا ما يفسر الوضعية الراهنة لمعظم المدن الجزائرية أين أصبحت مزيجا بين خصائص الحياة الريفية وخصائص الحياة الحضرية وبعبارة أخرى أصبحت فسيفساء من الحياة الريفية والحضرية.

وانتقال الأسرة النازحة (المتحضرون الجدد) إلى الوسط الحضري الذي يختلف تماما عن الوسط الريفي اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وحتى نفسيا يؤدي إلى عدم تبنيها للقيم الحضرية بسهولة بل يعملون على مقاومتها، وبالتالي أدى لظهور ازدواجية في العلاقات الاجتماعية.

ورغم ما تطرحه هذه الازدواجية من تناقضات ومشكلات داخل الوسط الحضري في بعض الأحيان، إلاّ أنّها تقدم بعض الدعم للحياة الحضرية عندما تعوض تلك العلاقات العجز الوظيفي لدى بعضها البعض خاصة عندما تصبح المدينة عاجزة عن استيعاب وإدماج سكانها في نظامها الحضري الحديث، أمام تعدد الصعوبات والمشكلات التي تواجه هؤلاء النازحين في حياتهم الحضرية.

ولكن الأسر النازحة في الوسط الحضري ليس بالضرورة أن تعيش هذه المشكلات حتى يتأثر أفرادها بها بل شعورهم فقط بأنها تشكل عليهم أو على أسرتهم تهديدا في المستقبل كفيل بالتأثُر بها وهو ما يطلق عليه في التراث السوسيولوجي الغربي بالمسألة الاجتماعية.

فعندما يتعلق الأمر بالأسر النازحة تطرح قضية الاندماج الاجتماعي بشدة، لأن الأمر لا يتعلق بإحلال الحضرية مكان ما هو ريفي فحسب بقدر ما يتعلق بمواجهة الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترتبة عن ذلك التحول الفيزيقي، من حيث مقاومة المتحضرون الجدد لخصائص الحياة الحضرية ومحاولتهم الانسجام والتأقلم مع الإطار الجديد للحياة الحضرية، باعتبار الأسرة الريفية عند نزوحها إلى المدينة تنتقل بقيمها وعادتها وتقاليدها واتجاهاتها في الحياة تحول دون تبنيها لقيم الحياة الحضرية بسهولة.

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الراهنة تسعى للبحث والكشف عن طبيعة ودرجة العلاقة الموجودة بين وضعية الأسر النازحة تجاه مسألة السكن (تفاديها أو معايشتها كمشكلات أو الشعور بتهديداتها) وعملية للاندماج الاجتماعي لأفرادها في الوسط الحضري، وفق مدة إقامتها تلك الأسر في الوسط الحضري، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما هي درجة تعرض الأسر النازحة لمسألة السكن (تُهددها أو تعيشُها) ؟.

2- وهل تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري بالتغلب على مسألة السكن وإيجاد حلول لها؟.

3- وما هو مستوى اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري من خلال درجة اندماج كل فرد من أفرادها؟.

4- وهل تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في اندماج أفرادها؟.

5- كيف يؤثر التحضر من خلال طرحه لمسألة السكن في اندماج أفراد الأسر النازحة ؟.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة في كونها تهتم بأحد أنواع المجتمعات المحلية ألا وهي مجتمع المدينة الذي عرف موجات متتالية من النزوح الريفي للسكان، قصد الاستفادة من سياسات التنمية والظفر بالامتيازات التي تتوفر عليها تلك المدن وتفتقدها الأرياف.

كما تهتم بأحد المؤسسات التربوية الأولى التي تُعنى بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وتحويلهم من كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية تستطيع التكيف مع الأوضاع المختلفة بفضل التنشئة التي يتلقونها والمهارات التي يتعلمونها داخل هذه المؤسسة ألا وهي الأسرة.

وتركز أيضا هذه الدراسة على البحث في أبعاد مسألة السكن التي باتت أكثر من ضرورة بالنظر لتأثيراتها على الواقع المعيشي اليومي لفئات كبيرة من أفراد المجتمع، فلا يمكن الحديث عن الاندماجية الاجتماعية أصلا إذا لم يتوفر للفرد السكن اللائق.

ويضاف إلى هذا كون الدراسة تبحث وبعمق عن العلاقة الموجودة بين مسألة السكن التي تعيشها الأسر النازحة على شكل مشكلات أو تهديدات (كمتغير مستقل) وقضية الاندماج الاجتماعي لأفرادها (كمتغير تابع).

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يأتي:

1- تحديد وضعية الأسر النازحة تجاه مسألة السكن من خلال تفاديها أو التعرض لتهديداتها أو معايشتها على شكل مشكلات.

2- التعرف على مدى وجود فروق في درجة تعرض الأسر النازحة لمسألة السكن (كمشكلة اجتماعية) حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري.

3- معرفة مستوى اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري ودرجة اندماج كل فرد من أفرادها.

4- التعرف على مدى وجود فروق في درجة الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري.

5- معرفة مدى وجود فروق في مستوى الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري حسب درجة تعرضها لمسألة السكن.

رابعا: الفرضيات:

انطلاقا من أهداف الدراسة والتساؤلات التي تمّ طرحها في الإشكالية صيغت هذه الفرضيات:

1- تواجه الأسر النازحة في الوسط الحضري مشكلة السكن تعيشها أو تهددها على شكل مسألة اجتماعية ناتجة أساسا عن طبيعة الحياة الحضرية.

2- تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في إيجاد الحلول لمسألة السكن.

3- يواجه أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

4- تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في اندماج أفرادها.

5- يؤثر التحضر من خلال طرحه لمسألة السكن على الأسر النازحة سلبا على درجة اندماجية أفرادها في الوسط الحضري.

خامسا: تحديد المفاهيم:

يعتبر الإطار المفاهيمي بمثابة الخلفية النظرية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تشكل أدوات بحثية تحدد مضمون ودلالة الإشكالية في ترابط عناصرها، ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأساسية التالية للدراسة:

1- التحضر: ينظر إلى التحضر على أنّه تركز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة من حيث الشكل والحجم، ويرى البعض الآخر على أنه عملية معقدة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية على حيز جغرافي معين، يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك ونظام ومؤسسات حضرية.

وعلى هذا الأساس فالتحضر يشير (لغويا واجتماعيا) إلى "عملية انتقال اجتماعي من حالة تريّف إلى حالة تحضر ومن ثمة فإنّ التحضر هو ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي وأضاف (المنجد) كلمة التحضر وذلك في ذكر إنّ البدو تشبهوا بأخلاق الحضر فتحضروا".[1]

وجاء في معجم العلوم الاجتماعية أنّ: "التحضر هو الانتقال من الحياة الريفية أي المعيشة في الريف إلى حياة الحضر أي المعيشة في المدن، وهذا الانتقال قد يكون بسبب الهجرة وفي هذا يتعين على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة ويترتب على الفشل في هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية أو الانحراف أو الارتداد إلى القرية، وقد يكون التحضر بسبب اتساع نطاق المدن ووصول أساليب الحياة الحضرية إلى بعض المناطق الريفية، وفي هذه الحالة يكون الانتقال عادة تدريجيا من حياة

الريف إلى حياة الحضر ولكن هذا لا ينفي وجود صراع يستمر مدة من الزمن بين القيم الريفية والقيم الحضرية فيضل التمسك لدى بعض الأسر العريقة والمحافظة بالرغم من تدفق أساليب الحياة المادية والاجتماعية الحديثة، ويبدوا الصراع واضحا في عملية التحضر بين جيل الشباب وجيل الشيوخ، وتثير عملية التحضر كثيرا من المشكلات النفسية والاجتماعية وتؤدي أحيانا إلى تفكك البيت الريفي".[2]

* **التعريف الإجرائي للتحضر:** هو ظاهرة انتقال الأسر من المناطق الريفية وما يحملونه أفرادها من أفكار ومعتقدات وعادات وعلاقات إلى المراكز الحضرية، وبعد استقرارهم يحاولون الاندماج والتكيف بالتدريج مع طُرق الحياة وأنماط المعيشة في أماكن تواجدهم داخل المدينة.

2- المسألة الاجتماعية: إن مفهوم المسألة الاجتماعية، على غرار العديد من المفهومات كالمجتمع المدني والعولمة أصبح مفهوم للحظة التاريخية التي تحمل دلالات وأمارات تستشف كأحداث وتدحض المعتقدات السياسية ونظريات الاقتصاد السياسي الليبرالي والاشتراكي على حد سواء ليصبح مفهوم المسألة الاجتماعية مفهوما ملازما للأزمة المجتمعية.

فالمسألة الاجتماعية ذات بعدين أساسين الأول كمي ويتجلي في مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس، كعدد الساكنين وقياس السكن ودرجاته وتحديد جيوبه، أو أزمة السكن والإسكان، السكن وقدرات استيعاب العمالة من قبل سوق التشغيل، ودرجات التكفل الصحي وطبيعة الأمراض، الوضعية الأمنية كعدد الجرائم التي تقع وعدد المجرمين والوضعية العائلية... وغيرها.

أما البعد الكيفي، يتجلي في تلك الصور التي يحملها المخيل الجمعوي حول مسألة الانتماء للمجتمع والاندماجية الاجتماعية والسياسية، التي تتكفل بها مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة.

فالتراث السوسيولوجي، التاريخي والاقتصادي، استنادا للبحث في أسباب اشتدادها، وسبل معالجتها جعلت منها إلى جانب كونها" أحداث " وواقع نتلمسها في الحياة اليومية، فهي كذلك بالنظر لما تمدنا به الشواهد التاريخية والسياسية، صيما عبر مسار محاولات احتوائها والحد من تهديداتها للرابط والاندماج الاجتماعي، تصبح المسألة الاجتماعية على حد تعبير "**جاك كوماي Jacques Comaille**" ليست موضوعا قائما بذاته، بل موضوع يبني سياسيا واجتماعيا كظاهرة فعلا، تشكلت بفعل الأحداث، لكن من أحداث لا تكتشف إلا من خلال ردود الأفعال والعواطف التي تتولد عنها وحيالها".[3]

* **التعريف الإجرائي للمسألة الاجتماعية (مسألة السكن):** في ضوء ما أثارته المفاهيم السابقة، والأبعاد المختلفة التي تحملها المسألة الاجتماعية كظاهرة كمية وكيفية في آن واحد، يمكن تعريف المسألة الاجتماعية

إجرائيا على أنها تحمل ثلاثة خصائص، فهي ذلك الوهن الاجتماعي التي تجعل الأسر النازحة عرضة له وتشير أيضا إلى تلك التهديدات التي يمكن أن تطال تلك الأسر التي ظلت تعتقد بأنها في مأمن من تعرضها للمشكلات الاجتماعية، وفي سياقات معينة تحمل أيضا مدلول الخوف والقلق الاجتماعي لتلك الأسر التي تبدوا وضعياتها الاجتماعية ومكاسبها مهددة بفعل نزوحها إلى الوسط الحضري، إلى حد لجوئها إلى إجراءات وحلول فردية للحد من تدهور حالاتها الاجتماعية.

ومن أهم هذه المسائل التي يمكن أن تعيشها الأسر النازحة في الوسط الحضري أو تهددها نجد مسألة السكن، على اعتبار أن هذه المسألة مرتبطة بتحضرها وحياتها في الوسط الحضري يمكن أن تتجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها لو بقيت تعيش في الوسط الريفي بفضل التضامن الآلي الذي تعتمد عليه الحياة الريفية.

3- الأسرة: يعتبر مفهوم الأسر من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين والمهتمين الذين اختلفوا في تحديد مفهومها باختلاف خصوصياتها من مجتمع لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، فالأسرة عبارة عن نظام اجتماعي يمليه عقل المجتمع وتتحكم فيه إرادته يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات المجتمع وتقاليده وأعرافه وتاريخه، وبذلك كانت الأسرة ولا تزال نتاجا اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه، فإذا اتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة به كذلك، وإذا اتصفت بالحراك والتطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف تطور ذلك المجتمع.[4]

فالأسرة لغة: تعني الربط والقيد، جاء في القرآن الكريم "نحن خلقناهم وشددنا أسرهم وإذا شئنا بدلنا أمثالهم تبديلا"[5]، ومنها أيضا الأسير أي أسير الحرب ومن هنا فإن الأسرة هي الرابطة الاجتماعية الأولى في حياة الإنسان التي ينشأ فيها ويعيد إنتاجها عندما يكبر.[6]

ورغم كل اختلاف العلماء في محاولة إعطاء تعريف شامل للأسرة، إلا أنّهم يشتركون في أن جميع الناس في كل المجتمعات في الماضي والحاضر ولدوا وتربوا في أسرة تتكون كل منها في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط جيل الآباء والأبناء.[7]

وهي تشمل على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى الذين يعرفان أنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية وتحديد معظم القواعد والمعايير الأسرية، كما أن القيم الاجتماعية تمارس نوعا من الضغوطات يتوجب على الأبناء احترامها وطاعة الآباء في طريقة سلوكهم وتعاملهم.[8]

* **التعريف الإجرائي للأسرة النازحة:** من خلال مختلف المفاهيم التي أعطيت للأسرة وانطلاقا من واقع المجتمع الجزائري تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى منها الفرد تنشئته الاجتماعية التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي–ثقافي، ففيها تتحدد معالم شخصيته وهويته وتضمن له الحماية والرعاية والتأديب وتساعده على اكتساب المهارات المختلفة التي تساعده للاندماج في المجتمع والتهيؤ للاستقلال عنها.

وفي هذه الدراسة نقصد بالأسرة جماعة اجتماعية متكيفة ذاتيا تتكون من الأب والأم والأطفال غير المتزوجين اللذين يعيشون معا، انتقلت من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري –مدينة سطيف– الذي تسعى للاندماج فيه.

4– الاندماج الاجتماعي: قبل الخوض في تحيد هذا المفهوم نشير أولا إلى تلك الصعوبات التي واجهتنا في الحصول على مادة علمية متعلقة بالاندماج الاجتماعي كموضوع قائم بذاته، ولا حتى دراسة تناولت موضوع الاندماج الحضري، عدا بعض المحاولات التي اهتمت بدراسة الإدماج المهني للعمال أو إدماج المسجونين أو المسننين أو المتقاعدين، كما نشير إلى وجود فرق جوهري بين مفهومي الإدماج والاندماج، باعتبار الأول يعبر عن عملية قصدية والثاني طبيعية.

فوردت كلمة "الاندماج" الكتابات العربية بمعنى التكامل وقصد به تكيف الجماعات والأفراد بكيفية تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم، كما تؤدي هذه الجماعات في إطار المجتمع المنظم، أنشطة مختلفة وهي راضية عن هذا الأداء وعندها يصبح الفرد متكيفا اجتماعيا، و هذا النوع من الاندماج يظهر في الجماعات الصغيرة أكثر منه في الجماعات الكبيرة.[9]

كما ورد في معنى **التوافق** ويقصد به قدرة الفرد على التلاؤم والتكيف السليم ببيئته المادية والاجتماعية في شتى صورها: البيئة الأسرية والمهنية، الدراسية، الثقافية والدينية.

ويعرفه "عدنان أبو مصلح: بأنه تكيف الشخص وفقا لمستلزمات المجتمع أو تمشيا مع مثل الجماعة التي ينتمي إليها بحيث يستلزم بكافة مسؤولياته ويستجيب لمطالبها ويندمج في دورة حياتها الكاملة.[10]

كما يعني الاندماج من وجهة نظر **المشاركة** إن جاز التعريف بالأضداد فهو حالة مضادة للرفض والطرد والمقاطعة لذلك يمكن القول إن الاندماج يعني أساسا المشاركة التي تنطوي على ثلاثة أبعاد أساسية: بعد نفسي وبعد اجتماعي و بعد سياسي.

* **التعريف الإجرائي للاندماج الاجتماعي:** يعبر عن قدرة الفرد على تبني أساليب سلوكية تلاءم البيئة التي يعيش فيها مما يدفعه لخلق علاقة فعالة ومنسجمة مع مختلف الجماعات في المجتمع، إذ الاندماج

الاجتماعي: هو تلك العملية الدينامية المستمرة التي يقوم بها الفرد لتحقيق التلاؤم بنيه وبين البيئة المادية والاجتماعية في المجتمع والمحافظة على هذا التلاؤم.

وفي هذه الدراسة يعبر الاندماج الاجتماعي عن قدرة أفراد الأسر النازحة على التوافق والانسجام مع العوامل المحيطة بهم في أماكن تواجدهم بصفة كبيرة، في الأسرة وفي الحي وفي العمل، في المؤسسات التعليمية وفي المدينة ككل، والتلاؤم مع كل التغيرات التي قد تحدث نتيجة هذه العوامل من خلال قدرة هؤلاء الأفراد على الحياة في المدينة بإظهار الانتماء لمختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي ينتمي إليها والمشاركة في مختلف الأنشطة التي تنظمها والقدرة على الدخول في علاقات اجتماعية مع مختلف الفاعلين.

سادسا: الدراسات السابقة:

هناك دراستين سابقتين مشابهتين نراهما أكثر قربا من موضوع هذا البحث وهي:

1- الدراسة الأولى: دراسة فارق بن عطية أجريت على سكان الجزائر العاصمة ما بين 1919 و1979 وصدرت سنة 1980 تحت عنوان "الجزائر ركام أم مدينة".[11]

وتعرضت هذه الدراسة للتحضر والمراحل التي مر بها، وأهم العوامل التي تحكمت فيه، خاصة في تلك الفترة التي تختلف حسب الظروف التي يمر بها كل مجتمع بالإضافة إلى أنّ الانتقال من طرف المهاجرين من الريف إلى المدينة غالبا ما يصاحبه القضاء على العادات والتقاليد للانسجام والتلاؤم مع نمط الحياة الحضرية، ولا يتم ذلك بسهولة ولكن عن طريق صراع حاد بين قيم وعادات وتقاليد الريف وقيم وعادات وتقاليد المدينة، وعلى هذه الصورة فإنّ الدراسة توضح وتدرس اندماج المهاجرين في المدينة بالاستعانة ببعض المؤشرات مثل: الاندماج الاقتصادي والثقافي والسياسي، ونوع المسكن، وخروج المرأة للعمل والانحراف، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أنّ هناك تأثير للقرى في تضخم سكان المدن، وهذا مؤشر يبيّن درجة تبعية السكان الريفيين، وبذلك تتجذر عدم المساواة في الحياة بينهما.
- أنّ الازدواج الثقافي الذي أحدثه الاستعمار أفرز لغة وثقافة أصبحت بعد الاستقلال تنافس الثقافة العربية الإسلامية خاصة لدى الطليعة المستغربة.
- أنّ العائلات البورجوازية القديمة في الجزائر العاصمة ضاعت امتيازاتها التي كانت مرتبطة باسم كل العائلة، وذلك نتيجة لتخليها عن محيطها التقليدي واندماجها في المحيط الأوروبي.

– أنّ الجماعات الاجتماعية التي استطاعت أن تندمج في المدن هي التي نجحت في انتقالها الثقافي، وذلك بالإمكانيات المتاحة التي ضمنت لها شروطا اقتصادية وثقافية سمحت لها بتجاوز شروطها التقليدية.

– يعتبر الأصل الاجتماعي للمهاجرين سبب نجاح عملية الاندماج الاجتماعي، وقد اندمجت فئات واسعة في المدينة بعد الاستقلال حيث كلما كان المهاجر ثريا وله شغل ستقر وأجر كافي كلما ارتفعت حظوظه في الاندماج.

– أنّ الأمل في الحراك الاجتماعي قوي لدى المهاجرين رغم مختلف الصعوبات ويبرز الاندماج كهدف نهائي لعملية الهجرة.

2– الدراسة الثانية: دراسة حميد الهاشمي حول الجاليات العربية وإشكاليات الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية سنة 2006م.[12]

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الهجرة العربية في البلدان الغربية إشكالية الاندماج الاجتماعي فيها وقد ركزت على إشكالية اندماج الجالية العراقية المقيمة في هولندا والتي يصل عددها إلى 45 ألف نسمة انطلق الباحث من التساؤلات الآتية:

- لماذا يتمسك المهاجر غالبا بثقافته، ويضع الأغلبية منهم ثوابت لا يرضون التنازل عنها؟
- لماذا يكون التغير الاجتماعي صعبا وبطيئا لدى الجيل الأول المهاجر مقارنة بالأجيال اللاحقة؟
- ما هي الفوارق والأسباب الموضوعية التي تخلق حواجز بين الجماعات الاجتماعية؟
- ولماذا ترسم سياسات للاندماج الاجتماعي أصلا بين الجماعات الاجتماعية؟

وقد صاغ الفرضيات الآتية:

1. يعتبر الالتزام الديني عاملا معيقا الاندماج الاجتماعي.
2. ارتفاع مستوى فهم لغة بلد المهجر يعد عاملا مساعدا على الاندماج الاجتماعي.
3. يعتبر العمل عاملا مساعدا على الاندماج الاجتماعي.
4. الفئات العمرية الأصغر هي الأكثر قابلية على الاندماج.
5. كلما ارتفع مستوى التعليم الفرد المهاجر، كلما زادت إمكانية إدماجهم مع مجتمع المهجر.
6. كلما طالت مدة إقامة المهاجر، كلما زاد احتمال اندماجه مع مجتمع المهجر.
7. كلما كانت درجة الاتصال بالبلد الأم وثقافة الأم الكبيرة، كلما أخر ذلك أو أعاق عملية الاندماج.
8. إن انفتاح بلد المهجر وتسامحه، يشجع المهاجر على الاندماج الاجتماعي.

9. الأحكام والقالب السلبية المسبقة والجاهزة لدى المهاجر تعيق أو تأخر عملية اندماجه.
10. كلما تأخرت عملية منح الإقامة للمهاجر، كلما زاد عزلته وضعف احتمالات اندماجه.

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بإجراء تطور نظري على بعض الطروحات نظرية الهوية الاجتماعية (Social Identity Theory)، والتي أثارها كل من "هنري تاجفل Henri Tajfel" و"جون ترنر John Turner"، وذلك بهدف فهم الأسس النفسية للتميز بين الجماعة الاجتماعية ذاتيا ،ثم توصل الباحث الى صياغة النظرية في علم الاجتماع تفسر وتحلل ظاهرة الاندماج الاجتماعي تفسر وتحلل ظاهرة الاندماج الاجتماعي للأقليات المهاجرة.

ولقد اعتمدت الدراسة المنهج التكاملي ومنهج الوصف التحليلي ووسائل الحديثة للجمع البيانات، وكذلك اعتمد طريقة الدراسة الأنثروبولوجية واعتمد تقنيات المعايشة الميدانية والملاحظة بالمشاركة، وقد وصف الباحث في دراسته أسلوب العينة والمسح الاجتماعي والمقابلات والاختبارات التجريبية بطرق المقارنة والأساليب الإحصائية البسيطة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود أدبيات وتراث نظري يتناول ظاهرة الهجرة وعمليات وبرامج الاندماج الاجتماعي بين الأقليات والمهاجرين بصورة عامة، لكنه يفتقد إلى تناول حالة الأقليات المهاجرة إلى بلدان أروبا الغربية التي تعتبر حديثة العهد تقريبا في عملية التنوع الثقافي هذا المتمثل باحتضان والتعايش مع أقليات من خارج أوروبا عامة ومن شرق الأوسط خاصة.

فأبناء الجالية العراقية غير مندمجين بصورة عامة في المجتمع الهولندي، وأن ما نسبته حوالي الربع مندمجون بالقياسات الموضوعة وفقا لمفهوم الاندماج الاجتماعي.

1- إن المسحيين العراقيين أكثر اندماجا من غيرهم، وذلك بحكم التقارب الديني مع المجتمع الهولندي، رغم أن غالبية الهولنديين تقريبا غير مؤمنين. وفقا لاستنتاجنا في البحث من كون أن المغايرة الدينية والالتزام الديني خاصة، يعد من أهم عوائق الاندماج الاجتماعي، فان المسلمين العراقيين والمتدينين منهم أكثر عزلة من غيرهم.
2- إن الجيل الثاني من أبناء الجالية العراقية أكثر ميلا للاندماج من آبائهم والجيل الأول عامة.
3- إن ظروف قدوم العراقيين إلى هولندا، تعتبر سببا رئيسيا في تواطؤ وتردد اندماجهم، حيث لم يكن مخطط للكثير منهم بأن يهاجروا إلى بلد مثل هولندا بالذات، حيث كانت في الغالب توجهات العراقيين السابقين في الهجرة لأغراض التحصيل العلمي والعمل وربما الاستقرار تتوجه نحو بريطانيا وبلدان العالم الجديد بصورة عامة.

** فالاختلاف واضحا بين هذه الدراسة والدراسات السابقة من حيث المتغيرات التي اعتمدتها كل دراسة، ومن حيث الفترات الزمنية التي أجريت فيها وكذا الطريقة المنهجية التي عولجت بها فاتخذت الدراستين السابقتين ممثلا عن الأسرة الذي قد يكون الأب أو الأم أو أحد الأبناء في حالة غيابهما، في حين تجرى هذه الدراسة على كل هؤلاء الأفراد من نفس الأسرة.

سابعا: الخلفية النظرية للدراسة:

إن المقاربة النظرية لهذه الدراسة تعتمد أساسا على المقاربات الأساسية لدراسة الاندماج الاجتماعي، والتي اختلف العلماء في تحديدها فنجد "**روسو Rosow**"[13] يميز بين مقاربتين: [14]

أ- تقوم **المقاربة الأولى** على تقديم الاندماج في علاقة بالنظام الاجتماعي الكلي، وهي تشير إلى الترابط بين مختلف بنيات المجتمع.

ب- بينما تتأسس **المقاربة الثانية** على الصبغة الفردية للاندماج الاجتماعي، وهي تشير إلى الطريقة التي تربط الفرد في نسيج المعتقدات والعادات والممارسات الاجتماعية.

أما "**لنديكر**" فتتركز شبكة العلاقات التي تحقق الاندماج للفرد على ثلاثة أبعاد هي:

* القيم الاجتماعية. *مجموع العلاقات الرسمية وغير رسمية. * الأدوار الاجتماعية.

وعليه فإن كل فرد ينتمي إلى مجتمع يتفاعل في إطار علاقاته مع المجموعات الرسمية وغير رسمية، مكتسبا القيم الاجتماعية، متقمصا أدوارا اجتماعية معينة.

وفي سياق أخر نجد "**هيلين كورن Ellen Corin**" في دراسة لها عن المسنين ترى أن الاندماج الاجتماعي لابد أن يضع في الاعتبار ثلاثة مستويات:[15]

* **الاجتماعي الموضوعي** Le social objectif: يتجاوز الشخص ويستند إلى مختلف المتغيرات التي تحدد الموقع الذي يشغله الأفراد في حقل الاجتماعي كالطبقة الاجتماعية والمهنة والمكانة الاجتماعية... الخ.

* **الاجتماعي القريب** Le sociale proche: وهو الذي يرسم موقع الأفراد في حقل العلاقات الاجتماعية أي في إطار الشبكات التبادلية.

* **الاجتماعي الذات** Le sociale intersubjectif: وهو الذي يشمل التمثيليات الاجتماعية؛ ومن خلال هذه المستويات الثلاثة تتضح مكانة الفرد في إطار المجموعة والمجتمع.

وفي ضوء الدراسات العلمية التي أجريت حول الاندماج الاجتماعي يستخرج "**لنديكر**" أربع مقاربات أساسية هي:[16]

1- المقاربة التخمينية: هي ذات منحنى فلسفي، اتخذ من الاندماج ميدانا لعملها مع الأخذ في الاعتبار حساسية هذا المفهوم في السياقات الإيديولوجية.

2- المقاربة الوصفية: هي الأكثر تداولا بين علماء الاجتماع، فهي تمثل التصور الميداني لصيرورة اندماج الأفراد والجماعات، وتمكن هذه المقاربة من تعريف الاندماج عبر العلاقات المحتملة لوضعيات تدعم هذه الصيرورة أو عرقلتها، كما أنها تساهم ضمنيا في تأكيد التضامن الاجتماعي الذي يهيمن عليها بشكل كبير "الحس المشترك".

3- مقاربة "تعريف العوامل" أو "محددات الاندماج": وقع استلهامها من دراسات الفعل والأفعال الاجتماعية التي تدور حول اندماج الأقليات والمهاجرين، أي الفئات التي من المفترض أن تحقق اندماجا ضعيفا أو مترديا في المجتمع، وفقا لهذه المقاربة الفاعلة (approche active) يمثل السؤال الجوهري وإشكالية البحث الأساسية: " كيف يتحقق الاندماج كامل؟"

4- **المقاربة التقويمية:** تضم أنشطة المتدخلين الاجتماعيين أو المنظرين السياسيين التي ترمي لإحداث الاندماج الاجتماعي، وتدرس في هذا الإطار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للاندماج السوي أو غير سوي، لبلوغ مستوى مرضي من تحقيق المشاركة الفاعلة للأفراد والجماعات، وخلافا لذلك فإن غياب الاندماج أو نقصه يعني إقصاء واستبعاد هؤلاء الأفراد والجماعات، وفي حالة تطابق فشل الاندماج مع ضعف الشخصية، حينها يحدث ما يطلق عليه بـ "الآنوميا" التي تؤسس للتهميش والتنافر: أي غياب التحكم أو الاستقلالية الذاتية.

ومن خلال ما سبق يتبين أن المقاربتين الوصفية وتعريف العوامل هي الأكثر قربا لموضوع الدراسة على اعتبار الأولى تحاول رصد صيرورة الاندماج الاجتماعي للأفراد من خلال الدراسات الميدانية، بينما تحاول المقاربة الثانية تحديد العوامل التي من شأنها أن تساهم تحقيق المهاجرين لاندماج كلي داخل المجتمعات التي يتواجدون فيها، وبالتالي تتقاطع مع التصور الذي تُجرى فيه هذه الدراسة.

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1- مناهج الدراسة: انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي يجمع بين ثلاث ظواهر اجتماعية كبرى التحضر ومسألة السكن (أحيانا تتحول إلى مشكلة اجتماعية) والاندماج الاجتماعي وفرضياته المتنوعة وصفية وفُروقية وأهدافه المتعددة، اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها ما هو كمي كالمنهج الوصفي والطريقة

الإحصائية، وما هو كمي كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن، ولكن يبقى المنهج الوصفي هو المنهج الأساسي في هذه الدراسة.

2- مجالات الدراسة: أجريت الدراسة الميدانية بمدينة سطيف (بأحيائها المختلفة)، التي تعد من المدن الداخلية الشرقية للبلاد التي عرفت نموا حضريا سريعا ناتج أساسا عن النزوح الريفي من المناطق الريفية، وأنّ الأصل الريفي لمعظم سكانها سيسمح بالتحقق من فرضيات الدراسة.

فبلغ عدد سكان مدينة سطيف في 16 أفريل 2008م حوالي 252127 نسمة بـ 54551 أسرة وبمعدل نمو قدره 01,71% من أصل 288461 نسمة بالبلدية، وخلال سنة 2009م قدر عدد السكان بالبلدية بـ 379 299 نسمة ينتمون إلى 57956 أسرة بكثافة سكانية قدرها 2351,76 نسمة/كلم²، وسنة 2010م قدر عدد السكان بـ 323211 نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 331569 نسمة نهاية سنة 2013م وإلى 396453 نسمة سنة 2020م."[17]

ويمثل المجال البشري للدراسة أفراد الأسر النازحة بعد سنة 1992م، باعتبار أن الأسر النازحة قبل هذا التاريخ يمكن أن تكون قد اندمجت في الوسط الحضري وبذلك لا تخدم الموضوع ولا نستطيع التحقق من فرضياته، بالإضافة إلى كون الدراسة تجرى على الآباء والأبناء أكثر من 18 سنة فقط لاستبعاد قدر الإمكان عامل المراهقة في التأثير على اندماج هؤلاء الأبناء في الوسط الحضري، أي أن الدراسة الميدانية التي أجريت في الفترة الممتدة بين شهري جانفي وماي 2011م، فعمدت على دراسة أفراد الأسر النازحة الذين ولدوا في الوسط الريفي.

3- العينة وكيفية اختيارها: كانت الأسر المقصودة لتشكيل عينة البحث يُشترط أن تكون أسرة تتكون من زوجين أو أحدهما وابن(ة) يفوق عمره(ا) 18 سنة غير متزوج (ة) يقيمون في الأسرة على الأقل، ذات أصول ريفية نزحت بعد سنة 1992م تقيم داخل حدود مدينة سطيف وليس داخل حدود البلدية التي تضم إلى جانب التجمع الرئيسي الذي يمثل المدينة سبع تجمعات ثانوية: الحاسي، شوف الكداد، فرماتو، عين السفيهة، قاوة، عبيد علي وعين الطريق.

فوزعت الأدوات جمع البيانات على **443** أسرة، ولكن تمّ استرجاعها من **394** أسرة فقط، منها **361** أسرة أجاب أفرادها المقدر عددهم بـ **1258** عن الأداتين بطريقة سليمة وهي المشكلة لعينة البحث، والجدول الآتي يوضح توزيع أفراد الأسر النازحة على عينة البحث:

جدول رقم (01): يوضح توزيع عينة البحث حسب السن والجنس.

الفرد (السن)	الجنس	عينة البحث
الآباء	زوج	313
	زوجة	333
مجموع الآباء		646
الأبناء	ابن	291
	بنت	321
مجموع الأبناء		612
مجموع أفراد العينة (من 361 أسرة)		1258

4- **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على المقياس كأداة رئيسية لجمع البيانات حول ظاهرة الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري، فهو مقياس يحتوى على البيانات الشخصية الخاصة بالمجيب والسؤال المتعلق بدرجة شعور المجيب بمسألة السكن والذي يحتوى على ثلاث احتمالات للإجابة (تعيشها، تهددك، لا تعيشها ولا تهددك) يعبر من خلالها المبحوث على درجة شعوره بالتهديد الذي من الممكن أن تشكله هذه المسألة على الأسرة، كما يحتوي على (60) بندا أو عبارة موزعة على ثلاث محاور حسب أماكن تواجد الأفراد لفترات طويلة في الوسط الحضري وهي (الاندماج في الأسرة (البيت)/ الاندماج في الحي/ الاندماج في المجتمع) بمعدل (20) بندا للمحور.

ويحتوى كل بند على ثلاث احتمالات للإجابة (موافق، موافق نوعا ما، غير موافق) تمنح له درجة حسب اتجاهه من (03) إلى (01)، إذا كان البند في اتجاه البعد أي أنه يعبر عن اندماج المبحوث ومن (01) إلى (03) إذا كان البند عكس اتجاه البعد.

تاسعا: نتائج الدراسة الميدانية:

فبعد عرض وتحليل البيانات الدراسة الميدانية -التي لا يسع المجال هنا لعرضها- توصلت الدراسة الراهنة إلى جملة من الحقائق المتعلقة بـ:

1: طبيعة مسألة السكن التي تعيشها الأسر النازحة في الوسط الحضري: تشير نتائج الدراسة الميدانية (أنظر إلى الجدولين رقم (01-أ) و(01-ب) في الملاحق) إلى أن أكثر من نصف الأسر النازحة تعاني من مشكلة السكن وأكثر من ثلثها تُهددها هذه المسألة.

كما أن أكثر من ثلث الأسر النازحة لا تملك مساكنها مما يجعلها غير مستقرة وفي حراك دائم داخل الوسط الحضري، وبالتقريب نصفها يقيم في شقق وبيوت قصديرية تعاني من مشكلة الاكتظاظ.

** إذا **انتقال الأسرة النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها وجعلها تواجه عدة صعوبات ومستويات متباين،ناتجة عن طبيعة الحياة الحضرية، منها ما تعيشه آنيا على شكل مشكلات ومنها ما يُهددها مستقبلا على شكل مسائل اجتماعية، وتأتي أزمة السكن في مقدمة هذه المشكلات التي تعاني منها الأسر النازحة.**

2: مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري ومسألة السكن: تشير نتائج الدراسة الميدانية (أنظر إلى الجدول رقم (02) في الملاحق) إلى أن أزمة السكن تمُس معظم الأسر النازحة غير أن مستواها متباين بتباين مدة إقامة تلك الأسر في الوسط الحضري، فتعيش أزمة السكن أو على الأقل تُهديد بالتقريب كل الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري، أو المتوسطة وأكثر من أربعة أخماس من الأسر الحديثة العهد في الوسط الحضري.

أي أن أزمة السكن تعيشُها أكثر الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري وتُهدد الأسر المقيمة لفترة متوسطة وتتفاداها أكثر الأسر الحديثة الإقامة في الوسط الحضري.

** وهذا يشير إلى أن: **طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري لا يساهم في التغلب على مختلف مسائلة السكن التي تواجهُها، بل يجعلها أكثر عرضة لها بسبب كبر حجم الأسرة ووصول الأبناء إلى سن والزواج مما يجعل على عاتق الأسرة النازحة عدة تحديات يجب تجاوزها.**

3: الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسرة النازحة في الوسط الحضري: تشير نتائج الدراسة الميدانية (أنظر إلى الجدولين رقم (03-أ) و(3-ب) في الملاحق)، إلى أن هناك ما يقارب نصف أفراد الأسر النازحة غير مندمجين في المجتمع.

ولكن بوجود تباين بينهم في درجة اندماجهم في المجتمع، فنجد أكثر من ثُلثي الأبناء وأكثر من نصف الأزواج غير مندمجين في حين اندمجت نسبيا ما يقارب نصف البنات، واستطاعت نصف الزوجات بالتقريب الاندماج في المجتمع.

** إذا **انتقال الأسرة النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري جعل أفرادها يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي وبمستويات متباينة حسب كل فرد حتى داخل الأسرة الواحدة.**

4: مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري واندماجها الاجتماعي: تشير نتائج الدراسة الميدانية(أنظر إلى الجدول رقم (04) في الملاحق) إلى أن هناك تباين في درجة اندماج أفراد الأسر النازحة في المجتمع حسب مدة إقامتهم في الوسط الحضري.

فاستطاع بالتقريب نصف أفراد الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري الاندماج في المجتمع واندمج نسبيا ما يقارب نصف أفراد الأسر المتوسطة الإقامة فيه، ولم يندمج أكثر من نصف كل من أفراد الأسر الحديثة الإقامة بالوسط الحضري والطويلة؛ أي أن أفراد الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري هم الأكثر اندماجا من أفراد الأسر المتوسطة الإقامة، وهم بدورهم الأكثر اندماجا من أفراد الأسر الحديثة الإقامة في الوسط الحضري.

** إذا **طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري يساهم في اندماج أفرادها ويجعلهم أكثر مشاركة ودخولا في علاقات اجتماعية جديدة وأكثر شعورا بالانتماء إلى المدينة التي يقيمون فيه.**

5: اندماج أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري حسب درجة تعرضهم لمسألة السكن: تؤكد نتائج الدراسة الميدانية (أنظر إلى الجدول رقم (05) في الملاحق) على أنه بالتقريب ثلاثة أرباع الأسر النازحة التي تعاني من مشكلة السكن تواجه أفرادها صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي وأكثر من ربع الأسر التي تُهددها مسألة السكن أفرادها غير مندمجين تماما، مقابل اندماج أفراد نصف الأسر النازحة التي لا تعيش مشكلة السكن ولا تشكل عليها تهديدا مستقبليا.

وهذا يعني أن مسألة السكن تؤثر تأثيرا كبيرا جدا على درجة اندماج أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري؛ فاندماج أفراد الأسر النازحة مرتبط أكثر بتفادي أسرهم لمشكلة السكن، وعدم اندماجهم متعلق أكثر بمواجهتها لأزمة السكن.

وهذا يشير إلى أن: **مسألة السكن تؤثر تأثيرا سلبا على درجة اندماجية أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري.

وهذا يؤكد توافق ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة الميدانية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة خاصة ما يتعلق بتأكيدها على تعرض الأسر –الأصلية وكذا النازحة– في الوسط الحضري لعدة مشكلات مثل السكن والفقر وظهور السلوك الانحرافي لدى الأبناء خاصة في الأحياء المتخلفة الذي يؤثر بدوره على الوضعية الأمنية للمدينة ككل؛ كما أشارت أيضا تلك الدراسات إلى أن ثراء الأسر النازحة وعدم تعرضها

لمشكلة السكن يساهمان في تحقيق الاندماج الاجتماعي، و يضاف إليهما طول مدة الإقامة، مع التأكيد على أن الجيل الثاني (الأبناء) هو الأكثر اندماجا من الجيل الأول (الآباء).

خلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن الأسر النازحة تواجه مسألة السكن منها ما تعيشها آنيا على شكل مشكلة ومنها ما تهددها على شكل مسألة اجتماعية خاصة تلك الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري، وهو ما يؤثر سلبا على درجة الاندماج الاجتماعي لأفراد تلك الأسر.

وفي الأخير نشير إلى ثلاث نقاط جوهرية يجب أخذها بعين الاعتبار، الأولى تتعلق بعدم الإدعاء بتعميم نتائج هذه الدراسة نظرا لصغر حجم عينة البحث؛ والثانية كون التحضر لا يفرز فقط مشكلة ومسألة السكن التي تناولتها الدراسة وهي بدورها لا تؤثر فقط على الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة، بل حتى الأسر العتيقة في المدينة تعيش مثل هذه المشكلة وتهددها.

أما النقطة ثالثة فتتعلق بالاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة الذي لا يتأثر فقط بالمسألة السكن بل هناك عدة مسائل اجتماعية تؤثر هي الأخرى في درجة الاندماجية الاجتماعية لأفراد تلك الأسر على غرار مسألة البطالة، مسألة الفقر، مسألة الأمن، مسألة التعليم، مسألة الصحة، وكذا وجود عدة متغيرات تؤثر هي الأخرى فيها كالمستوى التعليمي، الحالة العائلية، درجة القرب والاتصال بالمنطقة الأصلية، تواجد الأقارب في المدينة، درجة انفتاح وتسامح المدينة المستقبلة، أسباب النزوح، إمكانية العودة، الزواج بقرين من المدينة، مكان الإقامة في المدينة ويمكن إضافة اللغة (اللهجة) وغيرها ... وكلها تفتح آفاقا جديدة بحاجة للكشف والبحث مستقبلا...

قائمة المراجع:

[1]– محمود الكردي: **التحضر"دراسة اجتماعية"**، الكتاب الأوّل، "**قضايا ومناهج**"، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 30.

[2]– إبراهيم بيومي مذكور وآخرون: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 79.

[3]– Jacques comaille, **la question urbain**, manuel castels, 1972, p 78.

[4]– Boutefnouchet (M): **La Famille Algérienne– évolution et caractéristiques récentes**, S.N.édition et diffusion,2ed, 1982, Alger, p 19.

[5]– القرآن الكريم: سورة الإنسان، الآية رقم: 28.

[6]– محمد بومخلوف وآخرون: **واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري– القطيعة المستحيلة**، دار الملكية، ط1، الجزائر، 2008، ص 19.

[7]– سناء الخولي: **الأسرة والحياة الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 51.

[8]– مطاوع إبراهيم عصمت: **أصول التربية**، دار الشروق للنشر والتوزيع والتربية، ط1، القاهرة، 1982، ص 51.

[9]– إبراهيم بيومي مذكور وآخرون: مرجع سابق، ص 174.

[10]– عدنان أبو مصلح: **معجم علم الاجتماع**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2006، ص 72.

[11]– Benatia (F) : **Alger, Agrégat ou Cite, Intégration Citadine de 1919**, S.N.E.D, Raghaia, 1980.

[12]– حميد غافل مهوس الهاشمي: **الجاليات العربية وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2006، (غير منشورة).

[13]– Rosow (I.L) : **Social Integration of the Aged**, in: Free Press، New York، 1967،p 39.

[14]– سوسن بن الحاج بالقاسم الصامت: **آليات الاندماج والمشاركة الاجتماعية للمتقاعدين في المجتمع التونسي**، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2011، ص–ص، 185– 186. (عير منشورة)

[15]– Corin (E): **Entre les services professionnels et les réseaux sociaux :les stratégies d'existence des personnes âgées,** in: Sociologie et Société، Volume 16, n°2, (octobre 1984)، p 104.

[16]– Landecker (W.S): **Types de l'intégration**، in: Le journal Américain de sociologie، vol 56، 1951، p–p: 332–340.

[17]– بلدية سطيف: المصالح التقنية (cd)، مرجع سابق.

الملاحق

جدول رقم (01-أ): يوضح توزيع الأسر حسب درجة معايشتها لمسألة السكن.

مسألة السكن	التكرار	النسبة المئوية
تعيشها	207	%57,3
تهددها	124	%34,3
لا تعيشها ولا تهددها	30	%08,3
المجموع	361	%100

جدول رقم (01-ب): يوضح توزيع الأسر حسب نوع المسكن وطبيعة ملكيته.

ملكية السكن / نوع المسكن	خاص		كراء		أخرى		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
بيت أرضي	111	%59,7	60	%32,3	15	%08,1	186	%51,5
شقة في عمارة	93	%59,6	44	%28,2	19	%12,2	156	%43,2
بيت قصديري	19	%100	00	%00	00	%00	19	%05,3
المجموع	223	%61,8	104	%28,8	34	%09,4	361	%100

جدول رقم (02): يوضح مدى وجود فروق في درجة تعرض الأسر لمسألة السكن حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري.

مسألة السكن / مدة الإقامة	تعيشها		تُهددها		لا تعيشها ولا تُهددها		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
[1995 – 2000] م	112	64,7%	50	28,9%	11	06,4%	173	100%
[2000 – 2005] م	67	53,6%	51	40,8%	07	05,6%	125	100%
بعد 2005م	28	44,5%	23	36,5%	12	19%	63	100%
المجموع	207	57,3%	124	34,4%	30	08,3%	361	100%

جدول رقم (03-أ): يوضح توزيع أفراد الأسر حسب درجة اندماجهم في المجتمع.

درجة الاندماج	التكرار	النسبة المئوية (%)
مندمجين	105	%29,1
نوعا ما	83	%23
غير مندمجين	173	%47,9
المجموع	361	%100

جدول رقم (03-ب): يوضح مدى وجود فروق في اندماج أفراد الأسرة في المجتمع.

درجة الاندماج / الفرد	مندمج		نوعا ما		غير مندمج		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
زوج	91	%29,1	42	%13,4	180	%57,5	313	%100
زوجة	160	%48	113	%33,9	60	%18	333	%100
ابن	42	%14,4	59	%20,3	190	%65,3	291	%100
بنت	66	%20,6	151	%47	104	%32,4	321	%100

جدول رقم (04): يوضح مدى وجود فروق في اندماج الأسرة في المجتمع حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري.

درجة الاندماج / مدة الإقامة	مندمجين		نوعا ما		غير مندمجين		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
[1995 – 2000] م	81	46,8%	03	01,8%	89	51,4%	173	100%
[2000 – 2005] م	15	12%	62	49,6%	48	38,4%	125	100%
بعد 2005م	09	14,3%	18	28,6%	36	57,1%	63	100%
المجموع	105	29,1%	83	23%	173	47,9%	361	100%

جدول رقم (05): يوضح اندماج أفراد الأسرة في المجتمع حسب درجة تعرضهم لمسألة السكن.

درجة الاندماج / مسألة السكن	مندمجين		نوعا ما		غير مندمجين		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تعيشها	18	08,7%	39	18,8%	150	72,5%	207	100%
تهددها	72	58,1%	34	27,4%	18	14,5%	124	100%
لا تعيشها ولا تهددها	15	50%	10	33,3%	05	16,7%	30	100%
المجموع	105	29,1%	83	23%	173	47,9%	361	100%